

أزمة الغاز أرخت بظلالها على شوارع طرطوس.. لكن الأمور مازالت تحت السيطرة!

طرطوس - الوطن

يبدو أن أزمة الغاز في طرطوس أرخت بظلالها على الشوارع، وكان أول دليل هو انعدام وجود السيارات الجواله وغياب صوت فيروز الذي كان يصيح عادة لدى مرور تلك السيارات، ما جعل المواطنين يتوافدون إلى محلات بيع الغاز لتعبئة أي أسطوانة فارغة عندهم خوفاً من انقطاع المادة في ضوء ما شهدته صفحات الفيسبوك من كتابات وتعليقات حول ذلك.

وأشار مختار حي المحطة في مدينة طرطوس فواز حسن إلى أن بوادر الأزمة بدأت لكن الأمور ما زالت مقبولة حتى الآن إذ يتم بالتعاون مع البائعين تأمين طلب أي مواطن يراجعهم، علماً أنه تم تخفيض الكميات بدءاً من الأسبوع الماضي حيث يتم تزويد صاحب رخصة بيع الغاز مرة واحدة في الأسبوع بالكميات المخصصة له، بينما كان يتم تزويده مرتين في الأسبوع سابقاً ومن ثم كان هؤلاء يقومون بالتجوال بسياراتهم في الشوارع لبيع الغاز.

مصادر موقوفة في مديرتي «محروقات طرطوس» و«التجارة الداخلية» أكدت لـ«الوطن» أن الأزمة لا تزال تحت السيطرة وجميع هذه الأحاديث حولها مبالغ فيها، مشيرة إلى ازدياد الطلب على هذه المادة نتيجة الظروف الباردة المطيرة التي تشهدها المحافظة هذه الأيام، واندفاع الكثيرين لتبديل جميع أسطوانات الغاز لديهم بغض النظر عن حاجتهم الملحة تحسباً للقادم من الأيام.

وأوضحت تلك المصادر أن مخصصات المحافظة من الغاز وجميع المحروقات الأخرى لم تتأثر ولم يتم تخفيضها، وأنه سيتم التنسيق الكامل بين المديرتين (محروقات والتجارة الداخلية وحماية المستهلك) لضبط حركة السوق ومخالفة البائعين المحتكرين في حال وجودهم ولا سيما أن قسماً منهم قد يلجؤون إلى الاحتكار في ضوء الشائعات عن الأزمة.

بقي أن نقول وللأسفة إن المحافظة لم تشهد حتى الآن أي مظاهر أزمة حقيقية، فلا طوابير أمام الكازيات للحصول على المازوت أو البنزين وكذلك لا طوابير أمام محلات معتمدي الغاز وتنمى الأحداث ذلك لاحقاً.



مشاريع الطلاب بين الحاجة العلمية والإرهاق المادي.. المكتبات تتقاضى ٦-١٠ آلاف ليرة

طلاب: لا نستفيد منها لأننا لا ننجزها بأنفسنا ونستعين بالأهل والمكتبات التربية: هي حاجة لإكساب الطالب مهارات علمية وليس بالضرورة أن تكون مكلفة

محمود الصالح



الحديثة في العالم تركزت على دور المتعلم في العملية التربوية، والابتعاد عن الأسلوب التقني في التعليم، وعدم الاقتصار على الاختبارات الكتابية، وانطلاقاً من هذه الرؤية قامت وزارة التربية بتطوير المناهج لتفعيل دور المتعلم بالأنشطة والتجارب العملية، التي تكسب المتعلمين المهارات العلمية والحياتية التي يحتاجونها في حياتهم، كما تم تطوير نظام التقويم بحيث تم توزيع درجات الأعمال للطلاب وفق التالي ١٠٪ للشفهي و ١٠٪ للوظائف وأوراق العمل، و ٢٠٪ للنشاطات والمبادرات، و ٢٠٪ للمذاكرة، و ٤٠٪ للاختبار الفصلي.

والنشاطات هي كل ما يقوم به المتعلم خلال الموقف التعليمي من تفكير أو سلوك داخل المدرسة أو خارجها، بإشراف وتوجيه من معلمه وهي إما أنشطة صفية مرتبطة بالمقر (المناهج الدراسية) ارتباطاً مباشراً، أو أنشطة عبر صفية، قد تكون وثيقة الصلة بالمقر الدراسي أو غير وثيقة الصلة به، وقد تكون نشاطات فردية أو جماعية.

أما المبادرات فهي أن يقترح المتعلم أو مجموعة من المتعلمين أمراً أو فكرة جديدة تخدم تحقيق أهداف المناهج، وتشتمل العروض التوضيحية، الأبحاث، وسيلة تعلم، قراءة خارجية، زيارة معارض، المكتبة المدرسية، أعمالاً تطوعية.

وأضاف خضور: إن الأنشطة والمبادرات المطلوبة من المتعلم هي أنشطة متنوعة تكسبه مهارات علمية أو حياتية، كإنجاز ورقة عمل، أو تجارب مخبرية، أو مشاركة في نشاط علمي أو أدبي أو فني أو تطوعي في المدرسة، أو كتابة بحث علمي في المراحل الدراسية العليا كمرحلة الثانوية، وليس بالضرورة أن تكون مكلفة بل يمكن استخدام التوافق من البيئة وإعادة تدويرها، ويجب أن يتم حفظ هذه الأعمال في ملف الطالب كوثيقة ودليل على تطور مهاراته، ولتحقيق هذه الأهداف قامت وزارة التربية بتدريب المعلمين خلال العطلة الصفية للتعامل مع هذه القضايا.

بزميلاتها.

عهد طالبة صف رابع طلبت منها المعلمة تنفيذ مشروع عن حياة طائر النعام، وأكدت أنها لا تريد الاستعانة بوالدها لذلك جاءت بالمعلومات من «الانترنت»، واختارت الصور وقامت بطباعتها في المكتبة وكلفتها المشروع ٣ آلاف ليرة سورية.

إبراهيم طالب صف سادس أكد أن المشروع المطلوب يكلفه بحدود ستة آلاف ليرة حيث يقوم أغلب الطلاب بتكليف إحدى المكتبات لإنجاز المشروع وتسليمه للمدرسة دون أن تكون هناك أي معلومات لدى الطالب عن موضوع المشروع.

علينا طالبة في الصف الثامن اختارت أن تتحدث عن مدينة عربية وطلبت مساعدة الأهل لإنجاز المشروع الذي كلف أكثر من ٤ آلاف ليرة قيمة كرتون وصور وطباعة والوان.

تأملت القضية وأفادنا مدير التوجيه في وزارة التربية المثنى خضور بأن معظم النظريات التربوية

انتشرت في الآونة الأخيرة ظاهرة جديدة في المدارس الابتدائية والإعدادية في المحافظات تمثلت بالزام طلاب المدارس من مختلف المراحل بمن فيهم الصف الأول الابتدائي بتنفيذ مشاريع دراسية يتم اختيار عناوينها ومواضيعها من المعلم أو المدرس، فهي إما أنها تكون علمية تتعلق بالطبيعة أو الحيوانات أو تاريخية تتحدث عن إحدى الشخصيات والحوادث التاريخية أو جغرافية تسلط الضوء على مكان جغرافي معين، ومن شروط هذه المشاريع أنه يجب أن تكون مدعمة بالصورة الخاصة في موضوع البحث، وأن ينفذ المشروع على ورق كرتون ملون كبير الحجم بقياس لا يقل عن متر مربع، وأن يتم استخدام الألوان في كتابة المشروع.

«الوطن» تابعت هذا الموضوع مع عدد من الطلاب في مختلف المراحل الدراسية، وبعض المدرسين والمعلمين للتعرف على رأيهم في هذا الموضوع الذي أثار استياء الكثير من الأهل نظراً لعدم وجود منعكس تربوي على الأطفال - كما يرى الأهل - فضلاً عما يربته من أعباء مادية كبيرة في ضوء غلاء الأسعار، في وقت يعاني أغلب الناس ضيق ذات اليد.

علاء قال: أنا في الصف الخامس الابتدائي طلبت مني مدرسة العلوم إعداد مشروع عن عدد من الحيوانات الأليفة على كرتونة ملونة والصاق صور ملونة للحيوانات التي أتحدث عنها في المشروع، وقالت لي إنه بإمكانك الاشتراك مع بعض الزملاء في إنجاز هذا العمل، لكن للأسف لا يمكن أن أشارك مع أحد من الزملاء لأننا سنحتاج المشروع في البيت وأغلب الزملاء لا يستطيعون الحصول على بيت أحد الزملاء لذلك فضلت أن أنجزه وحدي.

ريم من طلاب الصف الأول الابتدائي قالت: إنها طلبت من والدها إنجاز مشروع عن مدينة دمشق لتقديمه إلى المعلمة حتى تأخذ علامة جيدة أسوة

ضغط عمل في محكمة حرسا

يومية... تثبيت ١٠ حالات زواج

محمد منار حميجو

على تنظيم ضبوط الأضرار خف مقارنة بالفترة التي بدأ العمل على تنظيمها من دون أن يحدد عدد الضبوط التي تم تنظيمها منذ بدء عمل المحكمة في حرسا.

وأوضح المصدر أن المحكمة سهلت عمل المواطنين في هذا الموضوع إلى جانب التشدد في الحفاظ على حقوق المواطنين لذلك كان لابد من طلب الوثائق التي تثبت ملكية العقار المتضرر للشخص الذي يرغب في تنظيم الضبط وهذا لا يتم إلا بعد الغار المصدق أو وكالة من صاحبه.

ولفت المصدر إلى الضغط الكبير على المحكمة نتيجة عودة الكثير من الأهالي إلى المدينة وخصوصاً فيما يتعلق بالأمور الولائية أي الشرعية، معتبراً أن عودة المحكمة إلى المدينة سيكون خطوة في الاتجاه الصحيح لإعادة الحياة للمدينة وخصوصاً أن هناك العديد من مؤسسات الدولة تعمل حالياً فيها، مثل الأحوال المدنية وغيرها من المؤسسات الخدمية مما يساعد في ذلك على العودة السريعة من الأهالي إلى منازلهم.

وأكد المصدر أن المحكمة ستؤدي دورها في تسهيل أمور المواطنين وإنصافهم وهذا دور القضاء الذي لا يؤول جهداً في ذلك خصوصاً أن هناك تطوراً في عمل المؤسسة القضائية في سرعة البت بالتقاضي والإجراءات المتخذة ما يساعد في إعادة الحقوق إلى أصحابها في أسرع وقت ممكن.

كشف مصدر قضائي في ريف دمشق عن تثبيت ما يقارب ٢٠٠ حالة وفاة شهرياً في مدينة حرسا في ريف دمشق بناء على دعاوى يتم رفعها من الأهالي لتوفية نوبهم، مؤكداً أنه يرد إلى المحكمة يومياً ما يقارب ١٥ دعوى في هذا الخصوص.

وفي تصريح لـ«الوطن» أكد المصدر أن العمل في محكمة حرسا بدأ إلا أنه لم يتم افتتاحها رسمياً، مشيراً إلى أن القضاة فيها يؤدون واجبهم على أكمل وجه في تسبير أمور المواطنين وخصوصاً أنه يوجد فيها محكمتا الصلح المدنية والجزائية إلى جانب الأمور الشرعية المتعلقة بالزواج والطلاق وغيرها.

وأعلن المصدر أنه يومياً يتم تثبيت ١٠ حالات زواج منذ بدء عمل المحكمة في المدينة، موضحاً أن هذه الحالات لأشخاص تزوجوا سابقاً وحالياً يتم تثبيت زواجهم في المحكمة وهذا يدل على العدد الكبير في حالات الزواج التي كانت تعقد خارج المحكمة خصوصاً في ظل غياب القضاء عن المنطقة.

ولفت المصدر إلى أنه يتم حضور طرفي الزواج أثناء تثبيت الزواج، مشيراً إلى أن هناك الكثير من الحالات نجم عنها أولاد وبالتالي تكون الصلحة في تثبيت الزواج لتثبيت النسب لأبويهم، وأشار المصدر إلى أن الإقبال

القطاع الصحي في القنيطرة «بصحة» جيدة

القنيطرة - الوطن

أكد مدير صحة القنيطرة عوض العلي تعافي القطاع الصحي وافتتاح أغلبية المراكز الصحية على أرض المحافظة وفي تجمعات النازحين ففي درعا تم افتتاح جميع المراكز وهي ستة ويتم العمل حالياً على إحداث مركز بديل في الياودية لحين الانتهاء من ترميم المركز الرئيسي، مبيناً الإقلاع بالعمل في ثمانية مراكز من أصل ١١ مركزاً في ريف القنيطرة المحرر حيث تمت إعادة تأهيل المراكز العاملة بشكل إسعافي وتأمين مستلزمات العمل من أدوية وأطباء بدوام جزئي لمدة يومين بالأسبوع بسبب نقص الكادر على مستوى المحافظة، على حين أن القرى التي لم يقلق العمل بمراكزها الصحية لكونها مدمرة بالكامل وهي مسخرة وأم باطنة والحמידية يتم تخدم أبناءها عن طريق العيادة المتنقلة.

وأشار مدير صحة القنيطرة إلى أن جميع مراكز منطقة دمشق الصحية وعددها ١١ دخلت بالخدمة ما عدا مركز اليرموك، أما مراكز منطقة الزبائبية وعددها ١٤ فقد تم تفعيلها ما عدا مركز الحجر الأسود والنسب والتوليد الطبيعي في الزبائبية، مؤكداً دعم المديرية لتأمين مستلزمات استمرار العمل في جميع المراكز الصحية من تجهيزات طبية وأدوية ومستلزمات طبية متنوعة ومتابعة عمل الكوادر الطبية والتزامها بالدوام.

وأوضح العلي أن مديرية صحة القنيطرة تقدم الأدوية بشكل مجاني لعدد كبير من المرضى المزمنين والبالغ

للطلاب القدامى حتى نهاية العام، واستغربت أنه لغاية تاريخه لم يسجل إلا نصف العدد المقبول في مفاضلة التعليم المفتوح، مضيفة إنه تم قبول نحو ٨٥٠٠ طالب وطالبة، ليصل العدد إلى ٩ آلاف مع طلاب المعاهد، ولكن لم يسجل سوى ٤ آلاف حتى الآن، علماً أن التاريخ ستمتد حتى ٢٠ الشهر الجاري.

وأشارت إلى أنه قد يطبق التسجيل المباشر للمرة الأولى في التعليم المفتوح في دمشق في حال لم يسجل العدد الإجمالي، وهذا ما يتوضع خلال أيام، ويصدر القرار المناسب حيال هذا الأمر.

مفاجأة في التعليم المفتوح في دمشق!

لغاية الآن لم يسجل أكثر من نصف عدد المقبولين بالمفاضلة أوتاني لـ«الوطن»: قد يطبق التسجيل المباشر للمرة الأولى

فادي بك الشريف



التعليم المفتوح «السبعة»، مؤكداً أنه لم يقبل إلا ٣٥٠ طالباً وطالبة من أصل ٣٠٠٠ طالب مقدم من ذوي الشهداء والجرحى ضمن المقاعد المخصصة لهم بموجب مفاضلة التعليم المفتوح، والتي صدرت نتائجها مؤخراً.

ولفت أوتاني إلى إمكانية تدخل وزارة التعليم العالي في هذا الموضوع عبر إجراء تعديل على القرار ٤٦ الناظم لرسوم الخدمات الجامعية، مع لحظ شريحة أخوة وأقارب الجرحى في التعليم العادي والمفتوح.

وأكد أوتاني أنه تم تمديد فترة التسجيل بالنسبة

العسكريين في الجيش والقوات المسلحة وقوى الأمن الداخلي الذين استشهدوا أو جرحوا أو فقدوا بسبب الحرب والعمليات الحربية أو على أيدي عصابات إرهابية أو عناصر معادية.

هذا ويتم إنبات الحالات بوثيقة صادرة عن مديرية شؤون الشهداء والجرحى والمفقودين في القيادة العامة للجيش والقوات المسلحة حصراً.

كما طالبت أوتاني بضرورة زيادة أعداد المقبولين والمقاعد المخصصة لذوي الشهداء والجرحى في مفاضلة التعليم المفتوح، مشيرة إلى أنه لم يخصص في المفاضلة سوى ٥ مقاعد فقط لكل برنامج من برامج

طالبت نائب رئيس جامعة دمشق لشؤون التعليم المفتوح الدكتور صفاء أوتاني بضرورة تشميل جميع أقارب الجرحى والقوات المسلحة ومعلمي المخصص لذوي الشهداء والجرحى، وبمعالجتهم مع ذوي الشهداء، بدفع ٥٠٠ ليرة سورية فقط كرمس للمادة الواحدة، مقارنة مع ٥ آلاف ليرة سورية للطلاب العاديين.

وأكدت أوتاني لـ«الوطن» أن القرار الناظم لهذا الموضوع أقر منح الحسم فقط لأبناء الجرحى، ومن الضروري بمكان تخصيص «ذوي» الجرحى ليشمل الزوجة والأشقاء، علماً أن عدد أبناء الجرحى المشمولين بالقرار يكاد لا يذكر، وخاصة أنهم في أعمار صغيرة للدخول في التعليم المفتوح، مشيرة إلى أهمية التضحيات الكبيرة التي قدمها شهداء الوطن، ومنوهة بالإجراءات الإيجابية الصادرة بحق ذوي الشهداء على صعيد الحسومات المخصصة أو المقاعد الممنوحة ضمن المفاضلة.

علماً أن وزارة التعليم العالي حددت رسم مقر التعليم المفتوح بـ ٥٠٠ ليرة سورية فقط لعدد من الحالات استناداً إلى المرسوم الجمهوري رقم ٢١٨ لعام ٢٠١٨، حيث تضمنت أبناء وأشقاء وأزواج الشهداء وجرحى العجز الكلي والجزئي، وجرحى العجز بنسبة لا تقل عن ٣٠ بالمئة ولا تزيد على ٣٥ بالمئة من العسكريين المجندين والاحتياطيين، وأبناء جرحى العجز الكلي والجزئي الذي لا يقل عن ٧٠ بالمئة، وأبناء المفقودين وأزواجهم، وذلك من